

















# بين المجلس المنحل .. والمجلس المنتظر

## مبارك يمسك في يده مضاتيح التشريع

الامة ان مبارك أصبح امامه الفرصة الذهبية لإصدار كل الضمانات التي تحمي الديمقراطية وتعزز مسيرتها .. وقد استطلعت «الوفد» آراء عدد من النواب السابقين حول المطلوب من الرئيس مبارك في هذا التوقيت.

منذ ان أعلن الرئيس مبارك قراره بحل مجلس الشعب أصبح - بنص الدستور - يملك في يده مفتاح السلطة التشريعية .. فهو يملك إصدار قراراتها قوة القانون - في غياب البرلمان .. ومن هذا دار الحديث بين جماهير



الرئيس  
مبارك

صحيجا من هذه الإرادة التي تعتبر جوهر مبدأ الامة مصدر السلطات إلا ان ما يجري عليه العمل هو العكس حيث لم يقبل إلا ما كان يقدم طبقا بذلك شأنه شأن الإنبي ما يقدم من نصوص القانون تلت محطلة طوال هذه المدة .. مما أختر من شاء وأعطيه صوتي بحرية دون ضغط أو إكراه .. ودون قيود توضع على هذا الاختيار

التي لا يعينها إلا ان تأتي من يسلّم لها القيادة وتسلم تماما القدرة هذه الأحزاب بصرف النظر عن المصلحة العامة .. وهذه الديكتاتورية بعينها .. فالديمقراطية تعني ان تكون حرا في ان تختار من تشاء وأعطيه صوتي بحرية دون ضغط أو إكراه .. ودون قيود توضع على هذا الاختيار

لذلك يجب تعديل نصوص القانون بحيث يتم الربط بين هذه الجداول وبين بيانات السجل المدني حتى تشمل هيئة الناخبين كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية .. كما تضمن المشروع الوادي العديد من الضمانات اللازمة لضمان الانتخابات من ذلك المطالبة بأشراف الهيئات القضائية على العملية الانتخابية بجميع مراحلها وعرضه وتوقيع الناخب أمام اسمه في كشف الناخبين ومعاظفة التلاعب بإصوات الناخبين لابد من جعل البطاقة الشخصية أو جواز السفر المستند الرسمي لاثبات شخصية الناخب وطالب مشروع القانون بتشديد العقوبات على مخالفة أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية لحرمة وثقوته .. فبعد هذه عتبة من مطالب الشعب للرئيس مبارك في هذا الوقت الذي يدوله فيه الدستور الحق في إصدار أية قرارات لها سلطة القانون .. وبني ان يستجيب الرئيس مبارك من أجل الديمقراطية الحقيقية

الديمقراطية هي صديق الانتخاب وإن كل ما دعا ذلك فهو من العبارات الانتخابية البليغة التي تخلو من أي مضمون سياسي

**القوانين المشبوهة**

أما المستشار ممتاز نصار فطالب رئيس الجمهورية ببقاء العمل بنظام القوانين العتيق والقوانين التي تحرم المواطنين من إقامة الدعوى المباشرة على الموظف العام إلا بان من النيابة العامة .. وإنهاء العمل بمحالة الطوارئ لرفع القيود عن حريات المواطنين بما في ذلك حرية التعبير والجمع والالتقاء والتظاهر السلمي



عبدالمنعم حسين



ممتاز نصار



سعد فخري عبداللطيف



إبراهيم فرج

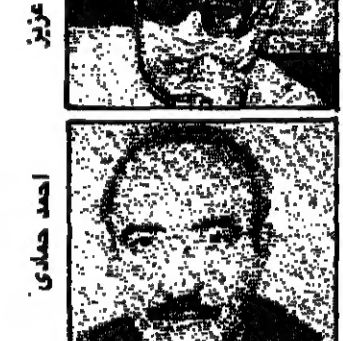
**تقديري الدستور وإلغاء شرط الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في مجلس الشعب**

تحقيق  
أحمد إبراهيم البعثي



أحمد إبراهيم البعثي

وبالقياس على ما تقدم فإن الشر لا يولد إلا شرا .. وإذا كان القانون الحالي هو نسخة مكررة من القانون القديم فمن أين يأتي الخير .. وكيف يمكن لأمة ان تتحقق من ان إرادتها قد عبرت عنها تعبيرا واضحا صريحا .. وبكلى ما جاء في النسخة المعدلة من القانون الحالي من غشوش واشطراب .. فضلا عن التوريعات الحسابية المعقدة في دولة لا تزال الامة فيها سائرة - بعد ٣٥ سنة من قيام مائيسى بلورة ١٩٥٢ - بنسخة كثيرة لذلك كان من المأمول ان يلجأ الرئيس مبارك الى استعمال حقه الدستوري استجابة لمطلب شعبي عام لا يختلف عليه اثنان .. اما التذرع بان ما التزم حول هذا القانون من انه لن تتاح الفرصة لتعديلها إلا بعد الانتخابات



أحمد إبراهيم البعثي

الارادة الوطنية ضد القانون الجديد

وفيما يتعلق بالرئيس مبارك .. فقد وضع بصفتة لتقبل الشك ان الإرادة الوطنية ضد قانون الانتخاب الجديد الذي أصدره المجلس المنحل قبل أيام قليلة من حله وهذا القانون قد تم تصويبه ناضا وروحا على نسق القانون الذي جرت عليه الانتخابات التي اتسمت بالتزوير في مايو ١٩٨١ ..

قرارات تشتمل على بعض الضمانات لحرية الانتخاب .. ذلك ان الدستور يحوله الكثير من الحقوق في غيبة البرلمان .. وهو يستطيع ان يصدر قرارات لها قوة القانون .. وأبناء مصر في لشد الحاجة الى ان يطمئنا الى نزاهة الانتخاب لتسيير الديمقراطية في مسراها الطبيعي .. ويتحقق للشعب أساس الديمقراطية الأول وهو انه مصر السطوات ..

**ضمانات الحرية**

إن أول هذه الضمانات وأقربها الى اليس .. هو قرار يقضي وضع الحركة الانتخابية كلها تحت اشراف القضاء .. بحيث يتولى أحد رجاله رئاسة الجلسات في المراحل .. من لحظة إعطاء الصوت الى إعلان النتيجة .. وهذا ما أطلق به رئيس الجمهورية .. أيضا ناشد الرئيس مبارك بفتح المحققين .. ورجال الحكم المحلي من التخلي في الحركة الانتخابية بأي صورة .. وبكلى هذان الضمانان لتضمن لوقتنا

**الفرصة الذهبية**

ويقول سعد فخري عبداللطيف عضو الهيئة العليا للوفد انه طبقا للمبادئ الدستورية للقوة يقترح لرئيس الجمهورية ان يثاء عليه مجلس الشعب ان يصدر قرارات لها قوة القانون وهذا الحق كان مقرر في نصوص دستور ١٩٧٣ في المادة (٤١) منه .. وكثيرا ما ثار الخلاف حول حقيقة رئيس الدولة في استعمال هذه السلطة التشريعية .. إلا انه من المثلل عليه دستوريا ان هذا الحق لا يبا إلى رئيس الدولة إلا في حالة الضرورة .. وإلا اعتبر استعماله له طغيانا على حق أصيل من حقوق الامة باعتبارها مصدرا للسلطات وليس رئيس الدولة .. وكثيرا ما قللت بين الواف - في الماضي - وبين ذلك فواف مكررا حول تطبيق المادة (٤١) من الدستور .. حيث كان الملك يستغل فرصة غياب المجلس لاستعمال الحق بون سند شرعي ويزعم ان المادة

## الشعب يريد من رئيس الجمهورية:

- إخراج العمل بمحالة الطوارئ
- تقديري المحاكم العسكرية
- تقديري قانون تنظيم الأحزاب السياسية
- تعديل سلطة الصحافة وإلغاء تعيية الصحفي لمجلس الشورى

على الرغم من ان القيادة السياسية قد حققت مكاسب سياسية كثيرة بقرارها حل مجلس الشعب داخل صفوف احزاب المعارضة وفي الشارع السياسي .. فإنها يجب ان تطلع ان حل البرلمان لم يكن هذا في حد ذاته بل هو الفتح الأول للقيود الديمقراطية الحديثة .. وإن جماهير الشعب قد باتت من انتظار بام نحو سبع سنوات لتعود كما كانت المصدر الحقيقي للسلطات

لذلك فهم يتوقعون تحولا حقيقيا بين لحظة وإخرى ليرى عظمهم الحرية الكاملة والديمقراطية الحقيقية

ومن ثم فليس يري ان هذه الفترة هي الفرصة الذهبية لمبارك .. وهو يملك بيده مفتاح السلطة التشريعية وبطاقة بظرة تصحيح جذرية لخطية فيها من رموس الفساد والفساد .. التي خللت جاذبة على صدور سنوات طويلة .. ويؤكد اكثر احد .. ملا إبراهيم .. ان الرئيس مبارك الذي يملك الآن حق إصدار قرارات لها قوة القانون - بحكم الدستور - خلال هذه الفترة مجلس الشعب

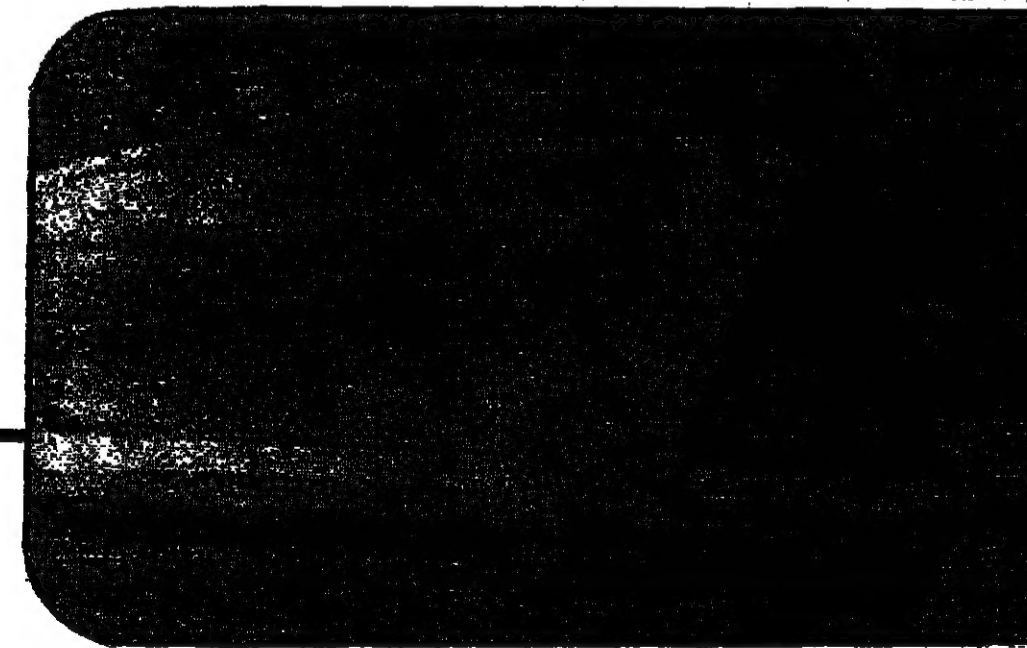
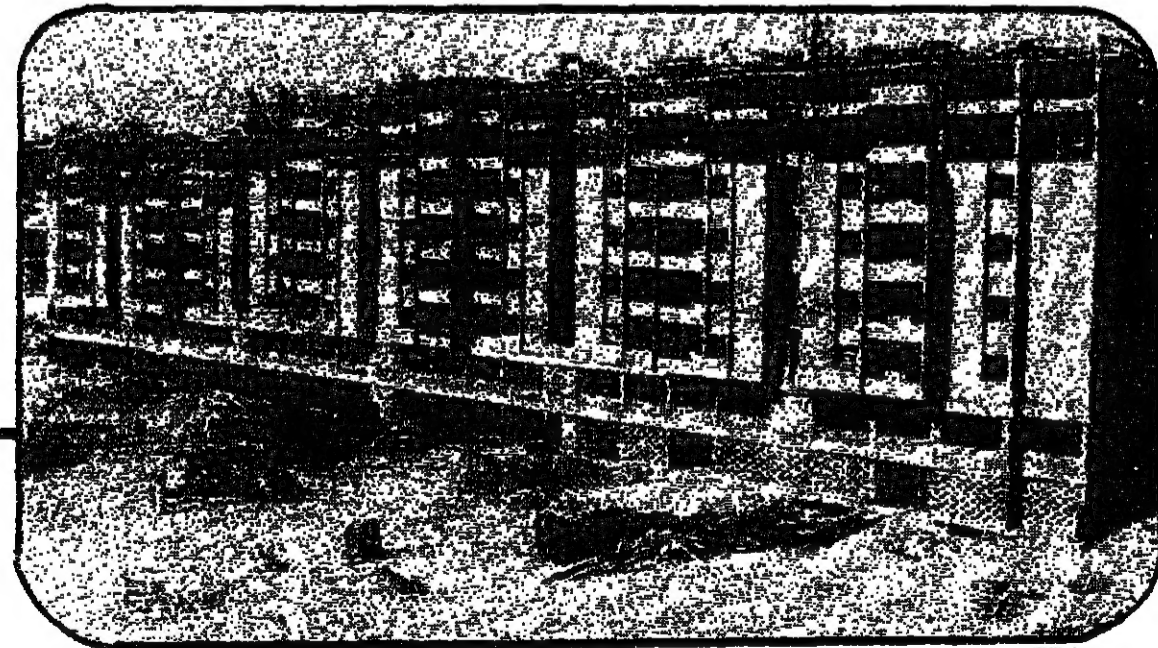
**مناداة بفتح التفتيش**

يقول إبراهيم فرج - سكرتير عام حزب الوفد - ان الامر في غلبة التفتيش والتفتيش اذا صيدت الاوراق وصحت البيانات وحسن يصنع لرئيس الجمهورية في رغبته التي يعينها بين الذين .. والآخر في ان تكون الانتخابات حرة نزيهة لا يشوبها ولا تزيف ولكن حزب الحكومة يريد من تلك ان هذه الأول والأخير من التفتيش الحكم باني من وبنو التفتيش ان التفتيش التي جرها عن البلاد طوال السنوات الماضية

والديمقراطية لا تتحقق ابد إلا على هذا الهدف بحكم مسيرتها .. ووعني الديمقراطية ان يختار الشعب ملكه يتأخر في ممارسته لتزيف إرادته .. وأنجز ان كانت باني رئيس الجمهورية الى واقع مائل ليعلم ان حزب الحكم يتخذ زمامة مبارك للحزب وسيتأخر لتحقيق

# مدينة بنك فيصل السكنية ٨٣٠٠ وحدة بالإسكندرية الأهمـل والضمـان

حصيلة أربعة شهر من العمل الجاد



## اليوم

١٥ فبراير ١٩٨٧

الموقع بعد أربعة أشهر

## أمس

١٥ أكتوبر ١٩٨٦

الموقع بدون مبان

إجراءات التعاقد تبدأ للمرحلة الأولى والثانية والثالثة من ٤ أبريل بمقار الحجز بالقاهرة والإسكندرية قريباً جداً ... فتح باب الحجز للمرحلة الرابعة



الأندلس والحجاز للاستشارات العقارية



بنك فيصل الإسلامي المصري



























